

مقترح نموذج اختصاصات المرأة المفتية في ماليزيا

مقدمة

فمعنى "نموذج" وفقاً لقاموس المعجم العربي عامة هو الاصطلاح الخاص مستخدماً خصوصاً في مجال الحاسوب وهو تمثيل لنظام أو عملية أو خدمة تكنولوجيا المعلومات أو عنصر تهيئة أو غيرها يستخدم للمساعدة في فهم أو التنبؤ بالسلوك المستقبلي^{٩١}. وفي سياق هذا البحث، ستعرض الباحثة النموذج أي الرسم التوضيحي في شكل الخرائط أو الرسم البياني لتوضيح اختصاصات المرأة المفتية المقترحة في ماليزيا ولتسهيل الفهم.

ولكن قبل أن تعرض الباحثة النموذج، قامت بالمقابلة مع خبراء الشريعة وأشخاص عاملين في مؤسسة الإفتاء لتعرف آرائهم في قضية تولية المرأة المفتية في ماليزيا ومدى ملائمة هذا المنصب للمرأة. من هذه المقابلة، ستكشف الحواجز في تولية المرأة المفتية وبعد ذلك، تقترح الباحثة نموذج اختصاصات خاصة للمرأة المفتية في ماليزيا بناء من آراء العلماء من المقابلة التي أُجريت مع مراعاة ما يجوز الشرع أن تقوم به المرأة وما يمنع.

^{٩١}المصدر: تعريف ومعنى "نموذج" في قاموس المعجم الوسيط، اللغة العربية المعاصر. قاموس عربي عربي.

المبحث الأول: مقابلة مع الخبراء

قد أجرت الباحثة المقابلة بالإضافة إلى تحليل المحتوى أي البحث من الكتب ومواقع الإنترنت في حكم تولية المرأة كمفتية. ولتحقيق النتائج من تحليل المحتوى، قد قامت المقابلة من طريق مناقشة "المجموعات البؤرية" (Focus Group Discussion). قد اختارت اثني عشر شخصا ليكونوا أعضاء المجموعة. أربعة من أعضاء المجموعة من الأشخاص ذوي علاقة بمؤسسة الإفتاء، والباقيون ثمانية أشخاص من الخبراء في مجال الشريعة منهم المحاضرون في بعض الجامعات. فأسمائهم ووظائفهم مذكورة في الجدول التالي:

الجدول الثاني: أسماء المشاركون في المقابلة ووظائفهم

الفريق	عدد	اسم	وظيفة
مؤسسة الإفتاء	١	صاحب السماحة داتوء ستيا الحاج محمد تميم بن عبد الوحيد	المفتي لولاية سلاڠجور
	٢	السيد نور أزامر بن ألياس	نائب المفتي لولاية نجري سميلان
	٣	السيد شي مت بن شي درامان	نائب المفتي للولاية الفيدرالية
	٤	السيد محمد علي بن زينل	موظف الشؤون الإسلامية قسم الفتوى والبحوث في مكتب المفتي لولاية ملاقا
خبراء الشريعة	٥	الدكتور إبنور أزي بن إبراهيم	الأستاذ المشارك في قسم الشريعة في كلية الدراسات الإسلامية بالجامعة الوطنية الماليزية
	٦	الدكتور عبد المنان بن اسماعيل	المحاضر في كلية الشريعة والقانون بجامعة العلوم الإسلامية الماليزية
	٧	الدكتور محمد ناصر بن عبد الحميد	رئيس برنامج الفقه والفتوى، كلية الشريعة والقانون بجامعة العلوم الإسلامية الماليزية
	٨	السيد شهر الحزام بن مختار	المحاضر في قسم الدراسات الإسلامية بكلية دار الحكمة
	٩	السيد رسلي بن مختار	المحاضر في قسم الشريعة في الكلية الجامعية الإسلامية العالمية بسلانجور

١٠	الدكتور ستياوان غناردي	المحاضر في كلية الشريعة والقانون بجامعة العلوم الإسلامية الماليزية
١١	الدكتورة حسنة عبد الحفيظ	المحاضرة في قسم دراسات الدعوة والقيادية في كلية الدراسات الإسلامية بالجامعة الوطنية الماليزية
١٢	السيدة نبيلة يوسف	المحاضرة في كلية الشريعة والقانون بجامعة العلوم الإسلامية الماليزية

وبالإضافة إلى المقابلة، حصلت الباحثة أيضا ملاحظات مكتوبة من كل أعضاء المقابلة في هذه القضية. ونتائج المقابلة على النحو التالي:

١. صاحب السماحة داتوء ستيا الحاج محمد تميمز بن عبد الوحيد

أ- وظيفة المفتي مرتبطة بالإدارة القصيرية بمعنى المفتي يدير الشؤون الدينية المتعلقة بالسلطان مثل أن يؤمم الصلاة مع حضور السلطان ويعقد نكاح السلطان أو أقاربه الآخرين، ويجهز جنازة السلطان، وترتيبات أخرى متعلقة بوفاة السلطان.

ب- المفتي هو المستشار الديني للسلطان، ويستدعى أحيانا لإجراء استشارات على انفراد مع السلطان حتى بالليل. فإذا كانت المرأة مفتية ومستشارة للسلطان، فسوف تنشأ الفتنة في هذه الظروف.

ج- المفتي أيضا مرافق للسلطان خارج البلد، وأينما يكون السلطان فالمفتي مرافقة لأنه المستشار الديني له. ولذلك فإذا أصبحت المرأة مفتية، فيحتاج إلى مراجعة الحكم في سفر المرأة بدون محرم وما يتعلق به.

د- هناك حاجة في تعيين المرأة كمفتية ولكن ينبغي النظر في هذه القضية لأنه قد يكون هناك

اختلاف الظروف والوضع في ولايات ماليزيا.

ه- قلة تناسب المرأة لتكون مفتية رسمية، كما يشعر السلطان أن وظيفة المفتي تناسب الرجال.

ولكن يمكن إعطاء الفرصة للمرأة لتصبح نائب المفتي، ولكن إذا عينت فالوظيفة أكثر ملائمة

للمرأة هي نائبة المفتي الثانية.

ملاحظات مكتوبة:

أ- عدم وجود أي عقبة في تولية المرأة المفتية لدى الحكومة، وتعيين المرأة كمفتية من أجل

السياسية بعد الحصول على موافقة السلطان.

ب- ولكن هناك عقبات وحواجز من ناحية الشرع في تولية المرأة المفتية بالإضافة إلى العرف

والممارسة الحالية وخاصة من ناحية علاقة المفتي بالقصر والشؤون الدينية.

٢. السيد نور أزامر بن ألياس

أ- المفتي صفته دائما في الإمام. والمرأة من طبيعتها الستر ولا تتعرض للناس.

ب- في نجري سمبيان، المفتي معروف بلقب "ملك العبادة" (Raja Ibadat).

ج- في الأساس، يمكن للمرأة أن تكون مفتية. ولكن في الواقع، سوف يكون هناك مشاكل في

التنفيذ. على سبيل المثال، إذا أقيمت الاجتماعات واللقاءات للجنة الفتوى في الليل، هذا لا

تناسب للمرأة أن تخرج بالليل. وهناك أيضا قيود في تنفيذ مجال "الإدارة" أي أن المفتي يكون في

الرئاسة العليا في الاجتماعات واللقاءات، وهذه المهمة غير مناسبة للمرأة.

د- المفتي في نجري سمييلان هو الرئيس لجلسة الطرق الصوفية. لذلك، فلا تناسب المرأة المفتية أن تحمل هذه المهمة.

ملاحظات مكتوبة:

هذه الدراسة تحتاج إلى المزيد من البحوث والتفصيلات إذا تم تنصيب المرأة المفتية.

٣. السيد شي مت بن شي درامان

أ- من وجهة الحكم، مسألة تعيين المرأة المفتية لا تزال في إطار الخلاف بين العلماء.

ب- تولية المرأة المفتية لا تتطابق بالحاجة والعرف والعادة.

ج- في الولاية الفيدرالية، هناك مساعد المفتي من المرأة ولكن اختصاصاتها لا تتجاوز المجال العلمي فقط.

ملاحظات مكتوبة:

أ- هذه الدراسة المقترحة هي خطوة جيدة للحصول على وجهات النظر من الحكم.

ب- والآراء من الحكم في تولية المرأة المفتية لا بد من مراعاة العرف والواقع حالياً.

٤. السيد محمد علي بن زينل

أ- في ملاقا، قد تولت المرأة لمنصب القاضية الشرعية والمستشار الديني لرئيس الوزراء. ولكن لم

يحدث في ملاقا تولية المرأة منصب المفتي أو وجود أي الإشاعة في توليتها.

ب- تشارك المرأة في الإفتاء ولكن ليست في سلطة المفتي الرسمي.

ج- يمكن تنصيب المرأة منصب مساعدة المفتي ولكن تختص في مهمة الفتوى فقط.

ملاحظات مكتوبة:

باختصار، تعيين المرأة كمفتية مقبول في سياق العرف في ماليزيا. ولكن لا بد من التحسن في تحديد اختصاصات المرأة المفتية ودورها مع مراعاة الواقع في كل ولاية ومن ناحية السياسة الشرعية.

٥. الدكتور إبنور أزلي بن إبراهيم

أ- لا توجد التسجيلات الرسمية التي تتعلق بتنصيب المرأة كمفتية ولم تكتب المرأة الكتب المرجعية المعتمدة. ولذلك نعتبرها من الإجماع السكوتي أو اتفاق غير رسمي في منع المرأة أن تكون مفتية. ويمكن تسميتها تعاهد أو تعاهد بين العلماء.

ب- المناقشة في تولية المرأة كمفتية تدور حول المسألة في العلة والمصلحة والسياسة الشرعية. ولذلك نحتاج أن نطرح السؤال هل هناك حاجة ملحة في المجتمع في وجود المرأة المفتية؟ حتى الآن، لا يوجد أي طلب لوجود المرأة المفتية.

ج- من ناحية الفقه، لا يجوز للمرأة أن تكون مفتية. ولكن من ناحية السياسة الشرعية، يحتاج إلى النموذج في الاختصاصات للمرأة المفتية.

د- ومن ناحية العرف ووجهة المؤهلات الأكاديمية، أن النساء اليوم متعلقات في مستوى عال ومتفوقات.

ملاحظات مكتوبة:

لا يصلح تعيين المرأة المفتية في الفقه ولكن يصلح من ناحية السياسة الشرعية.

٦. الدكتور عبد المنان بن اسماعيل

أ- يملك السلطان سلطة الدين في ماليزيا والسلطان يعين من الرجال. لذلك لا بد أن يختار المفتي أي الممثل للسلطان من الرجال أيضا.

ب- يمكن أن يعترف منصب المرأة المفتية من ناحية الفقه الافتراضي.

ج- اختصاصات المفتي في ماليزيا لا تساوي باختصاصات المفتي في الشرع.

ملاحظات مكتوبة:

سياق المطلوب من قبل الفقهاء في تولية المفتي يختلف عن اختصاص المفتي في ماليزيا. لا بد من التفصيل فيها.

٧. الدكتور محمد ناصر بن عبد المجيد

أنه لم يوافق برأي الأستاذ المشارك الدكتور إنور أزي عن الإجماع السكوتي. في رأي الدكتور محمد ناصر، الإجماع السكوتي فيه الظن وغير قطعي.

ملاحظات مكتوبة:

هذه الدراسة جيدة وفيها من الإيجابيات التي تحتاج إلى تفصيلات من وجهة العرف والواقع الماليزي خاصة في المسائل التي تتعلق بـ:

١. التوظيف والإدارة.

٢. القضية الاجتماعية ورأي المجتمع.

٣. خصائص وقدرة المرأة المفتية نفسها.

٤. آراء المفتين من كل الولايات في ماليزيا عن المرأة المفتية.

٨. السيد شهر الحزام بن مختار

أ- نحتاج البحث في العرف اليوم، لأنه قد يكون العرف في الماضي لم يسمح تولية المرأة كمفتية.

والعرف اليوم قد يكون مختلفا بالماضي.

ب- في مسألة التوظيف، لماذا وُجدت المنازعات في تولية المرأة المفتية وفي نفس الوقت يجوز

إفتاء المرأة؟

ج- لا بد من البحث في إمكانية المرأة وقدرتها في حمل وظيفة المفتية وهل هناك قلة العالقات

والفقيهات من النساء.

ملاحظات مكتوبة:

هذه الدراسة تحتاج إلى البحث في عدد النساء المؤهلات وعندهن القدرة في الإفتاء.

٩. السيد رسلي بن مختار

أ- هذه الدراسة تحتاج إلى التركيز في الأصل (حكم الأصل).

ب- هذه الدراسة تحتاج إلى النظر في الواقع الحالي والعرف.

ج- لا بد من البحث وإقامة الإحصائية في عدد نساء المؤهلات في مجال الإفتاء.

ملاحظات مكتوبة:

ينبغي الحصول على اتفاقية من ولي الأمر لتولي المرأة كمفتية.

١٠. الدكتور ستياوان غناردي

أ- في إندونيسيا، يمكن للمرأة أن تكون عضوا في المحكمة ولكن لا يمكن لها أن تكون قاضية.

ب- يجوز تولية المرأة في منصب المفتي ولكن ينبغي أن يكون اختصاصها محدودة في قضايا النسائية.

ملاحظات مكتوبة:

أ- المرأة المفتية محتاجة في المجال الفتوى ولكن لا بد من مراعاة العرف والمصلحة الأمور المتعلقة بها.

ب- تحتاج الدراسة إلى البحث عن مدى الحاجة إلى المرأة المفتية في واقع ماليزيا.

ج- ينبغي مراعاة ما هو المكتوب في اللوائح لكل الولايات في ماليزيا من ناحية وظيفة المفتي ودوره حتى لا تُنتج فتنة أو فضيحة في تولية المرأة المفتية.

د- التركيز في الشروط المطلوبة في تولية المرأة المفتية لحماية مركزها والسلطة الإسلامية.

١١. الدكتورة حسنة عبد الحفيظ

أ- ينبغي اقتراح منصب مساعد المفتي للمرأة وليس منصب المفتي لأن المرأة ليس لديها القدرة في تنفيذ كل مهمة في اختصاصات المفتي، مع وجود الحواجز في تنفيذ بعض من تلك الاختصاصات.

ب- معظم النساء في الدول العربية مكاتهن في البيت، وليس لديهن الفرصة الواسعة للخروج وكتابة المواد العلمية.

ملاحظات مكتوبة:

أ- توجد موانع في تولية المفتية من الناحية الفقهية أي من ناحية العرف والواقع الحالي في ماليزيا،

أما من ناحية الأدلة الفقهية، لا توجد فيها أي مانع في تولية المرأة كمفتية رسمية.

ب- لذلك، إذا قامت الحكومة بتطبيق تولية المرأة مفتية رسمية، ينبغي أن تقدم الآلية (mechanism) لتنفيذها. ويجب أن يتم تصميم هذه الآلية من البداية ليتوافق مع الوضع الإداري الجديد في الحكومة.

١٢. السيدة نبيلة يوسف

أ- ينبغي مشاركة المرأة في مؤسسة الإفتاء ولكن هذه المشاركة ليس بتعيينها في المناصب العليا.
ب- لا يمكن قبول المرأة لمنصب المفتية الرسمية قبولاً قاطعاً، ولا يمكن إقصاء النساء تماماً عن مؤسسة الإفتاء.

ملاحظات مكتوبة:

- أ- إذا تم تعيين المرأة كمفتية، تحتاج الحكومة إلى آليات التنظيم الإداري لمتابعة مدى ملائمة المرأة في تنفيذ المهمة تطبيقاً بالشرع. على سبيل المثال، منع امرأة بإمامة الصلاة مع الرجال، والرئاسة في الاحتفالات الدينية بحضور السلطان وغيره.
- ب- سلطة المرأة المفتية محدودة في ولايتها وليس في المستوى الوطني.
- ج- حاجة المرأة المفتية إلى جوابات التساؤلات المتعلقة بالأمور النسائية.
- د- إذا تمّ تعيين منصب المفتي للمرأة، فوظيفة مساعد المفتي ينبغي أن يتولاها الرجل.

تحليل المقابلة

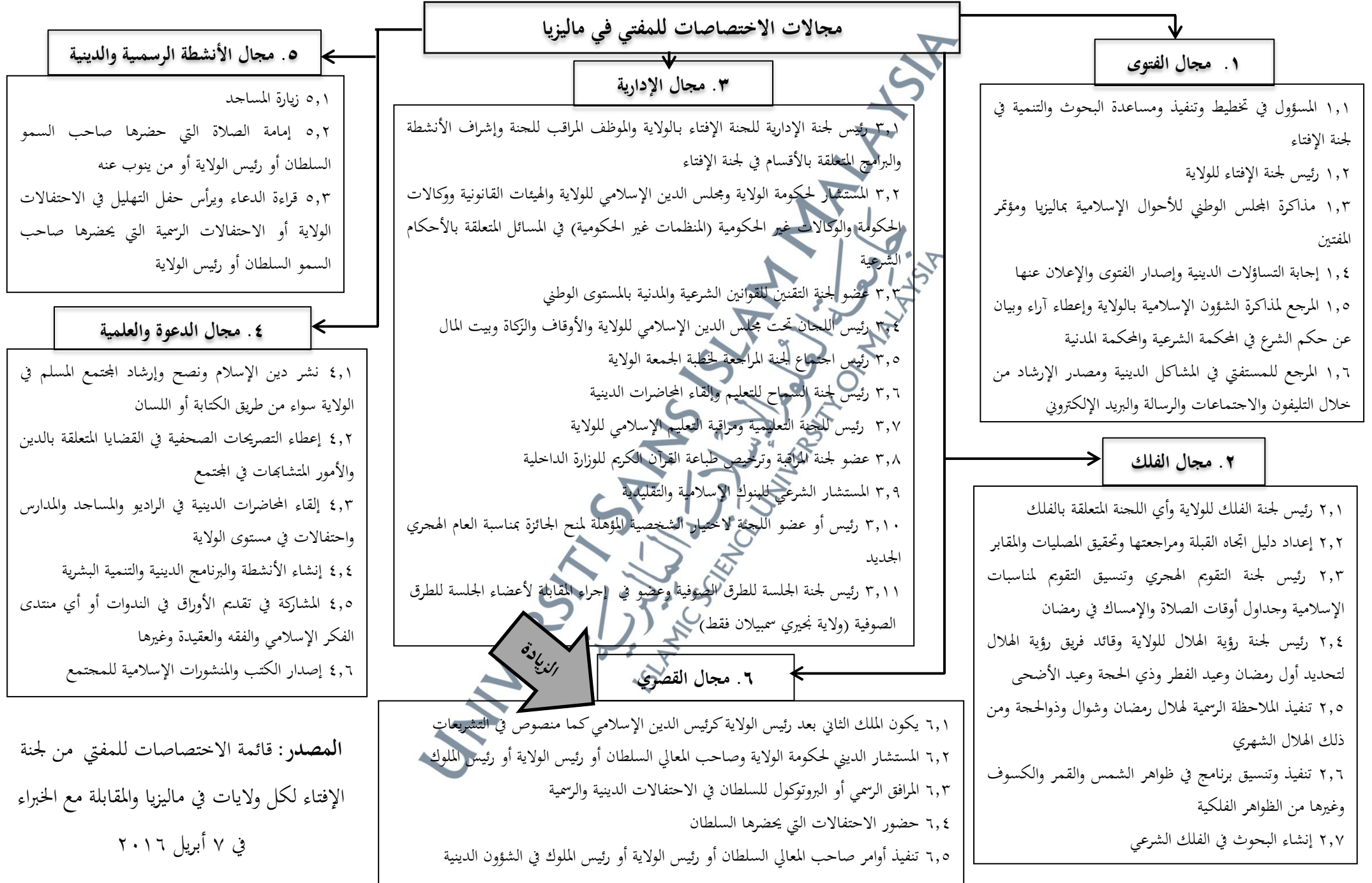
كما سبق ذكره في الفصل الثاني، جمعت الباحثة اختصاصات المفتي من جميع لجنة الإفتاء للولايات في ماليزيا. وهذه الاختصاصات في المجالات الخمسة الرئيسة وهي مجال الفتوى، ومجال الفلك، ومجال

الإدارية، ومجال الدعوة والعلمية، ومجال الأنشطة الرسمية والدينية. وبعد إجراء هذه المقابلة، حصلت الباحثة على نتيجة جديدة، فكتشفت أن هناك اختصاصات أخرى مهما للمفتي وهو في المجال القصري. إن هذه الاختصاصات الإضافية هي اختصاصات متعلقة بالسلطان في شؤونه الشخصية والدينية، كالأمر المتعلقة بالزواج والوفاة غيرها كما أكد عليه المفتي لولاية سلاجور في هذه المقابلة. هذا الرأي يؤيده قول نائب المفتي لولاية نجري سميلان بأن المفتي ملقب بـ " ملك العبادة " (Raja Ibadat). فاختصاص المفتي في المجال القصري هي الاختصاص السادس بالإضافة إلى الاختصاصات الخمسة المذكورة سابقاً. اختصاص المفتي في المجال القصري تشتمل من الناحية التالية:-

١. يكون الملك الثاني بعد رئيس الولاية كرئيس الدين الإسلامي كما منصوص في التشريعات
٢. المستشار الديني لحكومة الولاية وصاحب المعالي السلطان أو رئيس الولاية أو رئيس الملوك
٣. المرافق الرسمي أو البروتوكول (protocol) للسلطان في الاحتفالات الدينية والرسمية.
٤. حضور الاحتفالات التي يحضرها السلطان.
٥. تنفيذ أوامر صاحب المعالي السلطان أو رئيس الولاية أو رئيس الملوك في الشؤون الدينية المتعلقة بالقصر.

وهيكل الاختصاصات المفتي يختلف عن الهيكل السابق بإضافة المجال القصري. وخلاصة تلك الاختصاصات كما هو موضح في الرسم البياني التالي.

* انظر الصفحة التالية:



والنتيجة الأخرى من إجراء المقابلة، حصلت الباحثة على موافقة معظم المشاركين في جواز تعيين المرأة كمفتية رسمية ولكن اختلفوا من ناحية التطبيق والتنفيذ. ومع ذلك، هناك عدد من القضايا الرئيسية التي ناقشها المشاركون في هذه المقابلة. وخلاصة تلك الملاحظات كالتالي:

١. أحد عشر عضواً من إثني عشر عضواً (٩٢%) من قائمة أعضاء المقابلة يعتقدوا بأن تولية المرأة

كمفتية لا بد من مراعاة العرف والعادات في ماليزيا. في الواقع الحالي، تعيين المفتي في ماليزيا قد تم

تعيينه للرجال فقط، لأن وظيفة المفتي تتعلق بالأمر القصرية والشؤون الدينية، والمفتي يقوم مقام الرائد

في كثير من الاحتفالات الدينية التي يشارك فيها السلطان. ويلاحظ هنا أن وظيفة المفتي في ماليزيا

مختلفة عن تعريف المفتي بمفهومه العام ولذلك لا بد من الدراسة المتعمقة في الواقع الماليزي.

٢. سبعة أعضاء من إثني عشر عضواً (٥٨%) من قائمة أعضاء المقابلة اتفقوا على جواز تولية المفتية

من خلال السياسة الشرعية أي بعد الحصول على موافقة من الدولة. وذلك إذا كان في ذلك جلب

المصلحة في تعيين المفتية ووجود الضرورة أو الحاجة لتنفيذ هذه التولية.

٣. وأيضاً سبعة أعضاء من إثني عشر عضواً (٥٨%) من قائمة أعضاء المقابلة اتفقوا بأن المرأة يمكن أن

تتولى منصب المفتي ولكن هذا المنصب أكثر تناسلاً للرجل من المرأة. والمرأة لا تمسك المنصب الأعلى

في مؤسسة الإفتاء كالمفتي ولكن لا بد من مشاركتها في لجنة الإفتاء، ويمكن أن تعيينها منصب

المساعدة للمفتي.

٤. وثلاثة أعضاء من إثني عشر عضواً (٢٥%) من قائمة أعضاء المقابلة اقترحوا عن البحث في

مؤهلات النساء في مجال الإفتاء وما خصائص المرأة المنشودة لتكون مفتية رسمية. واقترح على القيام

بالاحصاءات أو الدراسة الاستقصائية لمعرفة عدد النساء المتخصصات اليوم في هذا المجال.

والتفصيل عن آراء كل عضو من أعضاء المقابلة كما في الجدول التالي:

الجدول الثالث: آراء أعضاء المقابلة عن تولية المرأة كمفتية في ماليزيا

الفريق	عدد	اسم	القضايا التي قد تناقشها			
			العرف والعادات	السياسة الشرعية	أكثر تناسبا للرجال	بحث عن مؤهلات النساء
مؤسسة الإفتاء	١	صاحب السماحة داتوء ستيا الحاج محمد تميم بن عبد الوحيد	√	√	√	-
	٢	السيد نور أزامر بن ألياس	√	-	√	-
	٣	السيد شي مت بن شي درامان	√	-	-	-
	٤	السيد محمد علي بن زيل	√	√	√	-
خبراء الشريعة	٥	الدكتور إبنور أزلي بن إبراهيم	√	√	-	-
	٦	الدكتور عبد المنان بن اسماعيل	√	-	√	-
	٧	الدكتور محمد ناصر بن عبد المجيد	√	√	-	√
	٨	السيد شهر الحزام بن مختار	√	-	-	√
	٩	السيد رسلي بين مختار	√	√	-	√
	١٠	الدكتور ستياوان غناردي	√	-	√	-
	١١	الدكتورة حسنة عبد الحفيظ	√	√	√	-
	١٢	السيدة نبيلة يوسف	-	√	√	-
مجموع			١١	٧	٧	٣

الإرشاد: علامة (√) تعني موافقة أعضاء المقابلة في القضية

وخلاصة القول، أن أعضاء المقابلة اتفقوا على جواز إفتاء المرأة وتعيينها منصب المفتية الرسمية. ولكن

في الواقع الماليزي ونظرا للعرف والعادات في ماليزيا، لا يتناسب للمرأة تولي هذا المنصب لأن وظيفة المفتي

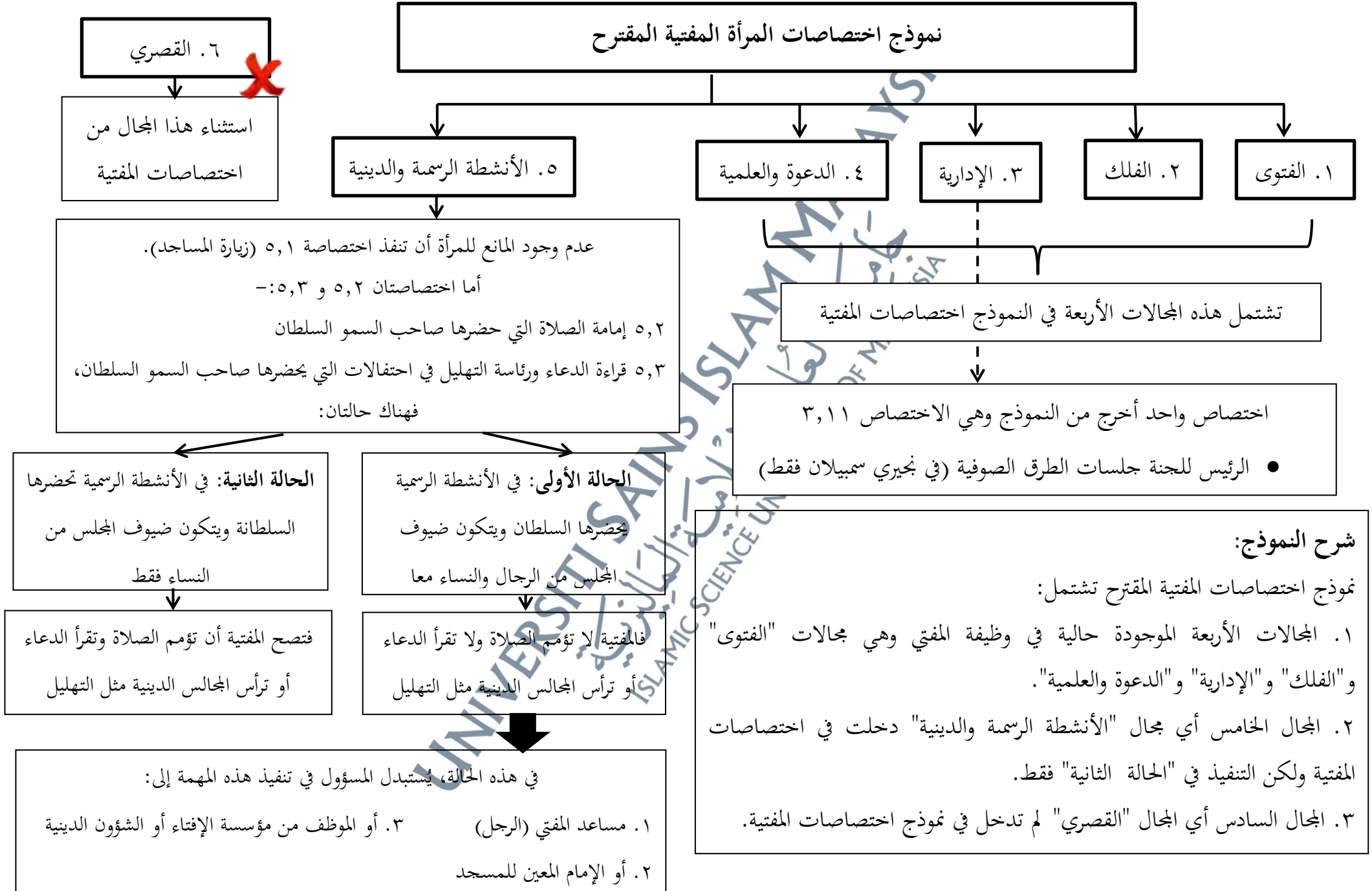
واختصاصاته لا تقتصر في مجال الفتوى فقط بل عنده اختصاصات أخرى مثل في مجال الأنشطة الرسمية والدينية وفي المجال القصري. وهذه من الحواجز الكبيرة لتولي المرأة كمفتية في ماليزيا.

المبحث الثاني: إطار نموذج اختصاصات المرأة المفتية

مع الأخذ بعين الاعتبار دور المفتي ووظائفه حالياً، وبمراعاة كل آراء من المقابلة، اقترحت الباحثة نموذج اختصاصات المفتية لتجاوز هذه الحواجز والعواقب وتمهيد الطريق في تنفيذ تولية المرأة كمفتية رسمية الأولى في ماليزيا. واقترحت الباحثة هذا النموذج لكي يكون مرجعاً إذا تم تعيينها في المستقبل. وتأمل الباحثة بأن الحواجز والعواقب في تولية المفتية من قبل سيكتشف طريق الحل بوجود هذا النموذج المقترح. ونموذج اختصاصات المفتية موضح في الرسم البياني التالي. ولا بد من الرجوع إلى الرسم البياني الأول والثاني لتسهيل على الفهم.

الرسم البياني الثالث: إطار نموذج اختصاصات المفتية المقترح

* انظر الصفحة التالية:



المبحث الثالث: التحقيق من صحة النموذج وتعليقات الخبراء

التحقيق من الخبراء هو من الإجراءات الهامة في هذا البحث للحصول على التعليقات والانتقادات منهم في نموذج اختصاصات المرأة المفتية المقترح. وقد شرح عن منهج التحقيق من الخبراء باختصار في المقدمة أي في منهج البحث.

الخبراء الذين يشاركون في تحقيق أحد البحوث يعملون دورهم كمدقق حسابات (auditor) أو معروف بـ "interrater"¹⁹². فهذا التحقيق يعتبر كأداة للحد من التحيز. ومن هذه العملية، ستعرف الباحثة مدى صلاحية هذا النموذج للتنفيذ في المستقبل وما هي العناصر التي تحتاج إلى التحسن والإصلاح.

قد اختارت الباحثة ثلاثاً من الخبراء لمراجعة وتحقيق هذا نموذج الاختصاصات للمرأة المفتية وهم الأستاذ الإمبريتوم تان سري داتوء الدكتور عبد الشكور حسين وهو رئيس لجنة الفتوى الوطنية الماليزية، والدكتور أنهار أوفير وهو نائب المفتي لولاية سلاڠور، والدكتورة يسمين حناني محمد سفيان وهي محاضرة في كلية الشريعة والقانون بجامعة العلوم الإسلامية الماليزية وعضو لجنة استشارة الأحكام الشرعية بالولاية الفيدرالية.

وتم التحقيق بالحصول على موافقة من الخبراء من خلال مؤشر كوهين كابا (Cohen Kappa) (Index). مؤشر كوهين كابا هو من المؤشرات التي تستخدم على نطاق واسع لتحديد مستوى اتفاقية بين

¹⁹²Marques, J. F., & McCall, C. 2005. The application of interrater reliability as a solidification instrument in a phenomenological study. The Qualitative Report, 10(3), 439-462 in Noor Saazai Mat Saad, 2014. The English Language Learning Experiences Of International Students In Universiti Kebangsaan Malaysia, di. Thesis Submitted In Fulfilment For The Degree Of Doctor Of Philosophy in Faculty of Education, Universiti Kebangsaan Malaysia.

interrater^{١٩٣}. وفي هذا البحث، وهم الخبراء الثلاثة. فالخبراء قد أملاوا الاستمارة التي قامت

الباحثة بتوزيعها (انظر الملحق الثاني). وقد تم التقدير على مستوى الاتفاقية (Cohen Kappa Index) المحسوبة من هذه الإستمارة.

وتم التقدير على مستوى الاتفاقية استنادا إلى الصيغة التالية:

$$K = \frac{fa - fc}{N - fc}$$

الإرشاد:

- K قيمة كوهين كبا
- fa ترددات الموافقة
- fc ترددات لخمسين في المئة للموافقة المتوقعة
- N عدد الوحدات المختبر للموافقة

المصدر: كوهين (١٩٦٨) في زمري ونورية (٢٠٠٣): ١٩٤

والتالي هي معلومات للخبراء المشاركين والشرح عن اتفاقهم من نموذج اختصاصات المرأة

المفتية:-

الجدول الرابع: معلومات للخبراء المشاركين ومستوى اتفاقية من نموذج اختصاصات المرأة المفتية

عدد	الإسم	المؤسسات	المهنة	مستوى اتفاقية
١	الأستاذ الفخري تان سري داتوء الدكتور عبد الشكور حسين	لجنة الفتوى الوطنية الماليزية	الرئيس	٠,٧١٤

¹⁹³Cohen, J. 1960. A Coefficient of Agreement for Nominal Scales. Educational and Psychological Measurement, 20, 37 – 46. ص.

¹⁹⁴Cohen, J. 1968. Weighted Kappa – a nominal scale agreement with provision for scaled disagreement or partial credit. Psychological Bulletin, 70: 213-220. in Zamri Mahamod & Noriah Mohd Ishak. 2003. Analisis Cohen Kappa dalam penyelidikan bahasa – satu pengalaman. Kertas Kerja Seminar Penyelidikan Guru Peringkat Kebangsaan. Anjuran Bahagian Pendidikan Guru, KPM. Kuching, 19 – 20 Ogos.

٢	الدكتور أنهار أوفير	مجلس الفتوى بولاية سلاڠور	نائب المفتي	٠,٤٢٩
٣	الدكتورة يسمين حناي محمد سفيان	١- كلية الشريعة والقانون بجامعة العلوم الإسلامية الماليزية ٢- لجنة استشارة الأحكام الشرعية بالولاية الفيدرالية	١- المحاضرة ٢- عضو اللجنة	١,٠٠٠

فجملته المتوسط لمستوى اتفاقية كوهين كابا الحاصلة من هؤلاء الخبراء الثلاثة هو ٠,٧١٤ .

فهذه النسبة تعتبر من المستوى العالي، وهذا يعني حصول موافقة عالية من الخبراء في هذا النموذج.

فمستوى اتفاقية كوهين كابا يقاس كما مبين في الجدول التالي:-

الجدول الخامس: المقياس لتحديد مستوى اتفاقية كوهين كابا

مستوى الاتفاقية	مستوى اتفاقية كوهين كابا
عالي جدا	0.90 وأكثر
عالي	0.70-0.89
بسيط	0.30-0.69
منخفض	0.30 وأقل

المصدر: Wiersma (1991)¹⁹⁵.

وفيما يلي المزيد من التفاصيل عن نتائج التحقيق من الخبراء لنموذج اختصاصات المرأة المفتية في

ماليزيا:

¹⁹⁵Wiersma, W. 1991. Research methods in education. 5th ed. Boston: Allyn & Bacon dalam Jasmi, K. A. (2012). Kesahan dan Kebolehppercayaan dalam Kajian Kualitatif in Kursus Penyelidikan Kualitatif Siri 1 2012 at Puteri Resort Melaka on 28-29 Mac 2012. Organized by Institut Pendidikan Guru Malaysia Kampus Temenggong Ibrahim, Johor Bahru.

الجدول السادس: العناصر الإتفاقية وغير إتفاقية للخبراء في نموذج اختصاصات المرأة المفتية في ماليزيا

الإرشاد:	
أ- الأستاذ الفخري تان سري داتوء الدكتور عبد الشكور حسين	
ب- الدكتور أنهار أوفير	
ج- الدكتورة يسمين حناني محمد سفيان	
✓ - موافق	X - غير موافق

عدد	العناصر/ الخبراء	أ	ب	ج
١	تشتمل المجالات الأربعة لنموذج اختصاصات المفتية وهي المجال الفتوى والمجال الفلكي والمجال الإداري والمجال الدعوي والعلمي	✓	✓	✓
٢	اختصاص واحد خرجت من النموذج وهو الاختصاص ٣,١١: الرئيس للجنة جلسات الطرق الصوفية (في نجري سميلان فقط)	✓	✓	✓
٣	في مجال الأنشطة الرسمية والدينية، يمكن للمرأة المفتية أن تنفذ المهام مثل زيارة المساجد ولا تنفذ المهام الذي يتعلق بإمامة الصلاة أو رئاسة الاحتفالات الدينية	✓	✓	✓
٤	يمكن للمرأة المفتية أن تؤمم الصلاة وتقرأ الدعاء أو ترأس المجالس الدينية مثل التهليل في الأنشطة الرسمية التي تحضرها السلطانة، ويتكون ضيوف المجلس من النساء فقط	✓	✓	✓
٥	المرأة المفتية لا تؤمم الصلاة ولا تقرأ الدعاء أو ترأس المجالس الدينية مثل التهليل في الأنشطة الرسمية التي يحضرها السلطان ويتكون الضيوف من الرجال والنساء معا	✓	X	✓
٦	في الأنشطة الرسمية التي يحضرها السلطان ويتكون الضيوف من الرجال والنساء معا، يُستبدل المسؤول في تنفيذ هذه المهمة إلى مساعد المفتي (الرجل) أو الإمام المعين للمسجد أو الموظف من مؤسسة الإفتاء أو الشؤون الدينية.	X	✓	✓
٧	استثناء المجال القصري من نموذج اختصاصات المرأة المفتية في ماليزيا	✓	X	✓

بناء على هذه النتائج، الخبير الأول، الأستاذ الفخري تان سري داتوء الدكتور عبد الشكور حسين وافق على العناصر الموجودة في النموذج ولكن اختلف فقط على العنصر السادس وهو "في الأنشطة الرسمية التي يحضرها السلطان ويتكون الضيوف من الرجال والنساء معا، باستبدال المسؤول في تنفيذ هذه المهمة إلى مساعد المفتي (الرجل) أو الإمام المعين للمسجد أو الموظف من مؤسسة الإفتاء أو الشؤون الدينية". لم يوافق الخبير الأول في هذا العنصر لأنه يرى أن هذا الأمر سيضيف إلى عبء وصعوبة في إدارة شؤون الموظفين وكأنه رفض دور المرأة المفتية في هذه الحالة وتعزيلها.

وعلق الخبير الأول أيضا بشأن هذا النموذج اختصاصات للمرأة المفتية بقوله:

"المرأة لما عندها القدرة العلمية والتقوى والأخلاق الكريمة فيحق لها أن تصدر الفتوى وتبين أحكام الشريعة لمن يحتاج إليها. وهذه الحالة قد حدثت في عهد النبي والتابعين حتى يومنا هذا. ولكن في واقع يومنا هذا، فإن المرأة غير مناسبة في ممارسة وتنفيذ بعض الاختصاصات خصوصا الاختصاص المتعلق بالمجال القصري. وعلى سبيل المثال، ينبغي على المفتي أن يؤمم الصلاة بحضور السلطان ويرأس الاحتفالات الدينية مثل التهليل وقرأ الدعاء. وفي هذه الحالة اختلاط بين الرجال والنساء ولو كان في ظروف خاضعة للرقابة، ولا يُصلح تواجد المرأة المفتية في هذه الحالة. ولذلك، لا بد من إيجاد آلية للسماح وتوفير الفرصة للمرأة في تمكين منصبها وإبداء آرائها في الأمور الدينية".

أما الخبير الثاني، الدكتور أنهار أوفير وافق في كل عناصر النموذج إلا في عنصرين وهما العنصر الخامس والسابع. فالعنصر الخامس هو: "المرأة المفتية لا تؤمم الصلاة ولا تقرأ الدعاء أو ترأس مجالس الدينية مثل التهليل في الأنشطة الرسمية التي يحضرها السلطان ويتكون الضيوف من الرجال والنساء معا". فالخبير الثاني وافق أن المرأة المفتية لا تؤمم الصلاة ولكن في قراءة الدعاء أو رئاسة المجالس الدينية مثل التهليل، من الواضح عدم وجود الدليل الصريح في منع المرأة القيام بها، بالإضافة إلى أن صوت المرأة ليس

بعورة كما اتفق العلماء فيها. ولذلك اقترح الخبير الثاني بتغيير تراكيب الكلمات في هذا العنصر وتقسيمه إلى عنصرين، الأول؛ "المرأة المفتية لا تؤمم الصلاة في الأنشطة الرسمية التي يحضرها السلطان ويتكون الضيوف من الرجال والنساء معا". والثاني؛ المرأة المفتية لا تقرأ الدعاء أو ترأس المجالس الدينية مثل التهليل في الأنشطة الرسمية التي يحضرها السلطان ويتكون الضيوف من الرجال والنساء معا".

وفي العنصر السابع أي "استثناء المجال القصري من نموذج اختصاصات المرأة المفتية في ماليزيا"، فالخبير الثاني يعتقد على أن ليس كل الاختصاصات في المجال القصري لا تناسب مع المرأة المفتية للقيام بتنفيذها. نصح السلطان أو تكون المستشارة له في الأحوال الدينية بما في ذلك في المسائل ذات الطابع العلمي يمكن أن تقوم بها النساء. ولذلك لم يوافق الخبير الثاني في استثناء المجال القصري من نموذج اختصاصات المرأة المفتية.

وقد علّق الخبير الثاني في هذا النموذج بتعليقات عامة، كما يلي:

"أن المناقشة عن تولية المرأة المفتية هي مناقشة جيدة. قد فتح منها الخطاب العام فيما يتعلق بأدوار ومسؤوليات. إذا تم وتوفرت الشروط في تولية المرأة كمفتية ولا تتعارض مع العامل البيولوجي، فمن الممكن أن يكون في عين الاعتبار. ومع ذلك، لا بد من المراجعة والتنبه في التنوع والفروق بين كل الولايات في المجال القصري بدقة".

والخبيرة الثالثة، الدكتورة يسمين حناني محمد سفيان وافقت على كل العناصر في النموذج من دون أي اعتراض. وفي ملاحظة عامة، ترى عدم وجود أي مانع من جانب أحكام الشرع في تولية المرأة المفتية لإصدار الفتوى. وذلك لأن أي شخص مؤهل في هذا المجال يمكن أن يكون مستشارا دينيا. ولكن لا بد من إعادة النظر في العرف والعادة الماليزية في تولية المرأة المفتية للمنصب الرسمي.

تحليل تعليقات الخبراء

وخلاصة القول، أن نموذج اختصاصات المرأة المفتية المقترح قد تم اعتمادها من قبل لجنة الخبراء وحصلت على الموافقة منهم. ويمكن تنفيذ هذا النموذج إذا تم تعيين المرأة المفتية في المستقبل، ولكن لا تزال هناك بعض الأمور التي لا بد مراعاتها مثل العرف والعادات في ماليزيا.

والتعليقات الواردة من الخبراء ترشد بأن هناك الجانب الآخر الذي يمكن استكشافه، وهو مثلاً المناقشة حول حكم المرأة في قراءة الدعاء بصوت عال أمام الناس ورئاسة المجالس الدينية بحضور الرجال مثل التهليل. وهذا يمكن أن يكون أساساً لإجراء المزيد من البحوث في المستقبل. فهذا نموذج اختصاصات للمرأة المفتية المقترح قد فتح أفقاً جديداً في تنصيب المرأة أعلى منصب في مؤسسة الفتوى، وستكون الوسيلة في تحقيق تعيين المرأة المفتية وجعله الدليل والمرجع المفيد في ماليزيا.